

# محور الدراسات التاريخية



## الطلاق في الشرائع السماوية والقوانين الوضعية

أ.م.د. تيسير أحمد عبد الركابي  
كلية القانون - جامعة البصرة

### المقدمة:

الزواج رابطة قوية مقدسة وسامية، شرعه الله وأراد به تماسك المجتمع الإسلامي، واستمرارية التناسل الحلال، واستجابة لنداء الفطرة وحفظ النوع البشري من الزوال والانقراض.

### أهمية البحث:

يعدّ الزواج الميثاق الذي على أساسه تقوم رابطة الأسرة التي تنتج من اجتماع الرجل والمرأة ليكونا هذه اللبنة الاجتماعية الخطيرة الشأن وقد اعتبر الإسلام هذه العلاقة بين الرجل والمرأة قائمة على الرحمة والمودة، كيف لا وقد اذ قال تعالى (( وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً

وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ )) ، لذلك ان شاب هذه الرابطة المقدسة أي عارض وتغير مسارها من السكنى والراحة إلى التنافر والتباغض وصارت صعوبة الاستمرار بها كان العلاج الامثل هو الطلاق ، ويعد الطلاق من المواضيع المهمة التي شغلت الفكر البشري ، وبمختلف الاديان والمذاهب حتى صار هذا الموضوع من الآفات التي تهدد كيان الأسرة فضلا عن ذلك يمس المجتمع بأكمله اذ ان سعادة الاسر وتربطها يمثل سعادة المجتمع وتربطه وتقدمه ، فإذا تفككت الاسر انتجت افراداً غير اسوياء ممكن ان يكون لهم تأثير سيء على المجتمع

العدد

( ٤٠ )

١ / تشرين الأول

٢٠١٩ /



لما يتركه الطلاق من اثار نفسية واجتماعية على الابناء خصوصاً في حالات الاهمال وعدم وجود المعيل بعد طلاق الابوين .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث باختلاف الديانات والتشريعات بالنظر الى الطلاق واتهام الاسلام باحتقار المرأة وعدم تكريما وتسلط الرجل وسطوته .

#### منهجية البحث :

اعتمدت بمنهجية البحث على المنهج الموضوعي بطرح الموضوعات ومن ثم دراستها بجميع تفرعاتها واستخلاص النتائج الهامة منها.

#### هيكلية البحث :

قسمت البحث إلى مبحثين ، إذ تناولت في المبحث الاول ماهية الطلاق الذي ضم مطلبين الاول كان لمفهوم الطلاق والمطلب الثاني لآثار الطلاق ، ومن ثم المبحث الثاني الطلاق في الاديان السماوية الذي ضم ، المطلب الاول الطلاق في الديانة اليهودية ثم المطلب الثاني الطلاق في الديانة المسيحية ثم

المطلب الثالث الطلاق في التشريع الاسلامي ، ثم المبحث الثالث المعنون الطلاق في القوانين الوضعية ، ثم الخاتمة التي تضمنت اهم

النتائج والتوصيات ، تلتها المصادر واخيراً المستخلص باللغة الانكليزية .

المبحث الاول : ماهية الطلاق :  
ضمن هذه المبحث كل ما يتعلق بلفظة الطلاق من تعريف وآثار لذلك صار يتكون من مطلبين :

#### المطلب الاول : مفهوم الطلاق :

مفهوم الطلاق يتضمن المعنى اللغوي والاصطلاحي والشرعي اولاً : الطلاق لغة: من الإطلاق ويعني: رفع وحل القيد سواء كان معنوياً كما في المرأة أو حسياً كما في غيرها، تقول أطلقت البعير من عقاله، وأطلقت لك التصرف في مالي والمرافعة عني)

ثانياً: الطلاق اصطلاحاً: هو رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص ونحوه، فالذي يرفع قيد النكاح في الحال هو الطلاق البائن، والذي يرفعه في المآل هو الرجعي بعد انقضاء العدة، أو بعد انضمام

طلقتين الطلاق اصطلاحاً هو ازالة  
القيد والتخلية

ثالثاً : الطلاق شرعاً: هو ازالة ملك  
النكاح والطلاق في الشريعة رفع  
الحل الذي صارت المرأة محلاً للنكاح  
اذا تم العدد ثلاثاً كما قال تعالى (فإن  
طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح  
عليهما ان يتراجعا عليهما ان يتراجعا  
ان ظنا ان يقيما حدود الله وتلك حدود  
الله بينها لقوم يعلمون ) ، كما  
يقصد به ايضاً يقصد به رفع قيد  
النكاح في الحال بالبائن او المآل  
بالرجعي بلفظ مخصوص هو ما  
اشتمل على الطلاق فالطلاق في  
اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد  
النكاح وان المراد بالقيد العقد ولذا هو  
في الشرع عبارة عن المعنى  
الموضوع لحل عقدة النكاح وعبر عن  
رفع القيد بحل العقدة ، وعلى هذا  
نرى اختلاف المذاهب في تعريف  
الطلاق ونورد اهم هذه التعريفات :  
تعريف الأحناف: هو رفع القيد لكن  
جعلوه في المرأة طلاقاً وفي غيرها

اطلاقاً .اما عند الشافعية: فهو حل  
عقدة الزوجية من جانب الزوج او  
ممن يقوم مقامه .وعند المالكية : فهو  
الارسال وازالة القيد كيف كان او هو  
ازالة عصمة الزوجة بصريح لفظ او  
كناية ظاهرة او بلفظ ما .اما جمهور  
الحنبلية فعرفوه بأنه حل رباط الزوجية  
الصحيحة من جانب الزوج او ممن  
يقوم مقامه في الحال والمآل .المطلب  
الثاني :آثار الطلاق :لاشك أن  
الطلاق يترك بصمته وآثاره السلبية  
على المطلقين وعلى أولادهم وعلى  
المجتمع بأسره، ويتمثل اثره على  
المرأة المطلقة بالتالي :

العقد ( ٤٠ )

١ / نشرين الأول / ٢٠١٩ م

أولاً : الهموم والأفكار التي تنتاب  
المرأة وشعورها بالخوف والقلق من  
المستقبل ونظرة المجتمع السيئة لها  
كمطلقة ، نتيجة هذا الشعور والخوف  
تعرضن لمشاكل نفسية، مثل:  
الانطواء على النفس والعزلة نتيجة  
لكلام الناس .

ثانياً : قلة الفرصة المتوفرة لديها في  
الزواج مرة أخرى لاعتبارات اجتماعية  
متوارثة من جيل إلى آخر، حيث



نحوه فيفقد أفكاره والاتزان بأحكامه  
والاستقرار والتوازن  
ولا يقتصر اثر الطلاق على الزوجين  
فقط وإنما ينال نصيبه الاكبر الاطفال

ومن الاضرار التي يتعرض لها  
الاطفال نتيجة الطلاق هي :

اولاً : البعد عن اشراف من الأب إن  
كانوا مع الأم والبعد عن حنان الأم  
إن كانوا مع الأب، وفي هذه الحالة  
يكون الأطفال عرضة لوقوعهم تحت  
رحمة زوجة أبيهم بعد أهمهم التي من  
الصعوبة أن تكون بالنسبة لهم أمماً  
خصوصاً بعد أن تتجب هي عدداً  
من الأولاد وتعاملهم بطريقة أفضل  
من أولاد زوجها، فيؤثر سلباً عليهم  
ويصبحوا عرضة للانحراف الجنوح.

٢- فقدان الاحساس بالأمن والحماية  
والاستقرار حتى باتوا فريسة صراعات  
بين والديهم خصوصاً إذا تصارع كلُّ  
منهما من يكسب الطفل في جانبه  
حتى لو أدى ذلك إلى استخدام  
وسائل غير أخلاقية كتشويه صورة  
الطرف الآخر أمام ابنه ، فيعيش  
الطفل هذه الصراعات بين والديه،

تكون فرصتها الوحيدة في الزواج من  
رجل أرمل أو مطلق أو مسن، وبناءً  
عليه، فإن مستقبلها غير واضح  
ومظلم.

ثالثاً: فقدان المعيل وما يترتب عليه  
من تردي حالتها المادية وتحديد  
المرأة غير العاملة رابعاً: نظرة  
المجتمع إلى المطلقة هي نظرة فيها  
ريبة وشك في سلوكها وتصرفاتها مما  
تشعر معه بالذنب والفشل العاطفي  
والجنسي وخيبة الأمل والإحباط، مما  
يزيدها تعقيداً ويؤخر تكيفها مع واقعها  
الحالي . اما بالنسبة لآثار الطلاق  
على الرجل فتتمثل بما يلي :

اولاً : التبعات المالية التي يتحملها  
الرجل من مؤخر صداق ونفقة  
وحضانة وأمور مالية أخرى

ثانياً: قد يصاب المطلق بالاكتئاب  
والانعزال واليأس والإحباط، وتسيطر  
على تفكيره أهوام كثيرة وأفكار  
سوداوية وتهويل الأمور وتشابكها،  
وهذا الأمر يخلق عنده الشك والريبة  
من كل شيء يقترب منه أو يرنو

سواءً كانت على صعيد الزوجين أو الأبناء.

١. فمن إيجابيات الطلاق منح كل من الزوجين بداية حياة جديدة مع إنسانٍ جديدٍ؛ ففي بعض حالات الزواج يتعرض أحد الطرفين إلى الكثير من الدمار النفسي أو الجسدي وفي الغالب تكون المرأة، وعندما يتم الطلاق يستطيع كلاهما أن يبدأ حياةً جديدةً مستقرةً بعيداً عن المشاكل والهموم، وهذا يؤدي إلى زيادة الانتاجية في المجتمع.

٢. حصول الأطفال في بعض الحالات على فرصة جديدة للعيش بطريقةٍ صحيحةٍ، فغالباً عندما يكون الزوجان غير متفقين فإن المشاكل فيما بينهما تكون كبيرةً وتؤثر على سير حياة الأبناء وتسبب لهم الأذى النفسي وعدم القدرة على التركيز والاستقرار.

**المبحث الثاني: الطلاق في الاديان السماوية**

تناولت في هذه المبحث الطلاق في

الاديان السماوية (اليهودية والمسيحية)

مما يفقده الثقة بهما ويجعله يفكر في البحث عن عالم آخر ووسط جديد للعيش فيه قد يعرضه عن حب وحنان والديه مما يعرضه في بعض الأحيان إلى الوقوع فريسة في أحضان المتشردين والذين يقودونه إلى عالم الجريمة.

٣- وقد يصل الحد إلى استخدام المخدرات والمسكرات للابتعاد عن هموم الأسرة .

أما آثار الطلاق الإيجابية: بعد إذ أيقنا أن المشكلات في الحياة الزوجية من الأمور العادية فلا يوجد بيت يخلو من المشاكل، ولكن عندما تستفحل هذه المشكلات وتستحيل الحياة بينهما، فإن الطلاق يُعد هو الحلّ النهائي والأمثل في مثل هذه الحالات؛ فالإسلام ربط الزوجان بميثاق المحبة والمودة وليس الإجبار والتقيّد ، قال تعالى في سورة النساء (( وَإِنْ يَفْقَرَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا )) ، وعلى هذا فإن الطلاق يكون الطريق السليم والحل الصحيح وترتبط به عدة فوائد

والاسلامية) فضم المبحث ثلاثة مطالب:

**المطلب الاول: الطلاق في الديانة اليهودية :**

أعطت الشريعة اليهودية الحق للزوج في أن يطلق زوجته ولو كان ذلك بمحض إرادته وبدون أن يقف على رغبتها في ذلك ، وهناك الادلة في التوراة داله على ذلك سنذكرها لاحقاً في مشروعية الطلاق عند اليهود ، إذ أن الشريعة الموسوية كغيرها من الشرائع السماوية تعد الطلاق حلاً لمشكلة لا يجب اللجوء إليه إلا عند الضرورة ،

**الفرع الأول / مشروعية الطلاق عند اليهود:** اعتبرت الديانة اليهودية المرأة مصدر للآثام البشرية، لهذا اعطت اليهودية للرجل الحق في طرد زوجته من منزل الزوجية (الطلاق)، وقد سمح القانون اليهودي للزوج أو الزوجة الحق في طلب الطلاق، وتنتهي العلاقة الزوجية بمنح الطلاق، ويكون الطلاق بناء على وجود اسباب ومنها : المرض او

العقم او العيوب الخلقية، أو الزنا او الضرب.

وهناك طائفة من اليهودية تدعى الربانيون : اباحوا الطلاق بين الزوجين دونما اي سبب. أما طائفة القراؤون: اباحوا الطلاق بشروط، وهي المرض أو الزنا وغيرها من الأسباب.

اما الطلاق في التوراة : اباحت التوراة والديانة اليهودية حق الطلاق للرجل سواء بسبب او بغير سبب وجاء في التوراة (إِذَا أَخَذَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَتَزَوَّجَ بِهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ نِعْمَةً فِي عَيْنَيْهِ لِأَنَّهُ وَجَدَ فِيهَا عَيْبَ شَيْءٍ، وَكَتَبَ لَهَا كِتَابَ طَلَاقٍ وَدَفَعَهُ إِلَى يَدِهَا وَأَطْلَقَهَا مِنْ بَيْتِهِ، ) وهو ايضاً حق مكروه لدى الرب ( ولا يغدر احد بامرأة شبابه لأنه يكره الطلاق قال الرب اله اسرائيل ) هذا ونظراً لتعسف بعض الازواج من اليهود في استعمال هذا الحق فقد قرر المجتمع اليهودي في عهد الرومان تقييد حق الرجل في الطلاق ، إذن نجد في التوراة ( من أجل أن الرب هو الشاهد بينك وبين



ب- إذا تكرر الاجهاض ثلاث مرات متتالية

ج- إذا منعت الزوجة نفسها عن الزوج

د- إذا استمر عقم الزوجة خمس سنوات وكانت باكراً .

هـ- كراهة الزوجة لزوجها

و- مخالفة الزوجة للشرع والادب.

ز- وإذا طلقها بسبب عيب او بسبب تكرار الاجهاض احتفظت الزوجة بكامل حقوقها .

ثانياً/ حالات تقييد او منع الطلاق:

أ/ اتهام الزوج لعروسه في شرفها والادعاء بعدم عذريتها ( إِذَا اتَّخَذَ

رَجُلٌ امْرَأَةً وَجِئَ دَخَلَ عَلَيْهَا أَبْغَضَهَا \* وَنَسَبَ إِلَيْهَا أَسْبَابَ كَلَامٍ،

وَأَشَاعَ عَنْهَا اسْمًا رَدِيًّا، وَقَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ اتَّخَذْتُهَا وَلَمَّا دَنَوْتُ مِنْهَا لَمْ أَجِدْ

لَهَا عُذْرَةً \* يَأْخُذُ الْفَتَاةَ أَبُوهَا وَأُمُّهَا وَيُخْرِجَانِ عَلَامَةَ عُذْرَتِهَا إِلَى شُيُوخِ

الْمَدِينَةِ إِلَى الْبَابِ، \* وَيَقُولُ أَبُو الْفَتَاةِ لِلشُّيُوخِ: أَعْطَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ ابْنَتِي

رَوْجَةً فَأَبْغَضَهَا. \* وَهِيَ هُوَ قَدْ جَعَلَ أَسْبَابَ كَلَامٍ قَائِلًا: لَمْ أَجِدْ لِبِنْتِكَ

امراً شابك التي غدرت بها وهي قرينتك و امرأة عهدك)

الفرع الثاني / حالات حق الزوج في أيقاع الطلاق واجراءاته في الشريعة اليهودية :

هناك حالات كثيرة للزوج في أيقاع الطلاق : منها يكون واجباً عليه الطلاق ، او حالات يقيد فيها الزوج بإيقاع الطلاق و يمنع ، وسنبين ذلك الفقرات التالية:

أولاً:وجوب الطلاق على الزوج: أن الديانة اليهودية جعلت الطلاق واجباً في الحالات هذه الحالات :

١. اذا زنت الزوجة

٢. اذا كانت الزوجة عقيمة واستمر العقم عشر سنوات .

٣. اذا عصت الزوجة اوامر شريعته ، والطلاق من حق الزوج في الشريعة اليهودية إذ جعلت شريعتهم الطلاق بيد الزوج كامل العقل والادراك ولكن لابد من توافر عدة امور :

أ- اذا كان في الزوجة عيب ولو بمجرد عدم الحظوة في نظر الزوج

عُدْرَةً. وَهَذِهِ عَلَامَةٌ عُدْرَةِ ابْنَتِي. وَيَبْسُطَانِ الثَّوْبِ أَمَامَ شَيْوْخِ الْمَدِينَةِ \* فَيَأْخُذُ شَيْوْخُ تِلْكَ الْمَدِينَةِ الرَّجُلَ وَيُؤَدِّبُونَهُ \* وَيُعْرِمُونَهُ بِمِئَةِ مِّنَ الْفِضَّةِ، وَيُعْطُونَهَا لِأَبِي الْفَتَاةِ، لِأَنَّهُ أَشَاعَ اسْمًا رَدِيًّا عَنِ عَدْرَاءَ مِّنْ إِسْرَائِيلَ. فَتَكُونُ لَهُ زَوْجَةً. لَا يَقْدِرُ أَنْ يُطَلِّقَهَا كُلَّ أَيَّامِهِ. ( )

ب/ اغتصاب العذراء غير المخطوبة لرجل اخر ( إِذَا وَجَدَ رَجُلٌ فَتَاةً عَدْرَاءَ غَيْرَ مَخْطُوبَةٍ، فَأَمْسَكَهَا وَاضْطَجَعَ مَعَهَا، فَوَجِدَا \* يُعْطِي الرَّجُلُ الَّذِي اضْطَجَعَ مَعَهَا لِأَبِي الْفَتَاةِ خَمْسِينَ مِّنَ الْفِضَّةِ، وَتَكُونُ هِيَ لَهُ زَوْجَةً مِّنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ أَدْلَاهَا. لَا يَقْدِرُ أَنْ يُطَلِّقَهَا كُلَّ أَيَّامِهِ ) .

ثالثاً/ اجراءات الزوج في ايقاع الطلاق : وهنالك ثلاث خطوات او اجراءات يجب على الزوج يثبت فيها طلاق وهي كالتالي:

الاجراء الاول ان يكتب الزوج ورقة يثبت فيها طلاق زوجته :

الاجراء الثاني ان يسلم زوجته ورقة الطلاق بيده لتكون دليلاً على انه

الذي فض بكارتها. الاجراء الثالث ان يطلب منها مغادرة منزله . ويجب ان تتم هذه الاجراءات في حضور شهود او امام محكمة شرعية وتتلخص وظيفة المحكمة في التأكد من ان الاجراءات تتفق مع القانون الديني ولا تتنافى معه ثم يسجل كاتب المحكمة الطلاق ويعطي لكل من الزوجين وثيقة الطلاق واذا لم تحصل المرأة على الوثيقة الخاصة بها فلا يحق لها الزواج وعادة ما تنتهي هذه الوثيقة بعبارة ( ان من حق المطلقة ان تتزوج من اي رجل). واذا اطلق الرجل زوجته فلا يجوز ان يتزوجها مرة اخرى وحتى لو تزوجت من آخر ثم طلقها أو مات عنها فقد جاء في سفر التثنية (وَمَتَّى خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهِ ذَهَبَتْ وَصَارَتْ لِرَجُلٍ آخَرَ، \* فَإِنْ أَبْغَضَهَا الرَّجُلُ الْأَخِيرُ وَكَتَبَ لَهَا كِتَابَ طَلَاقٍ وَدَفَعَهُ إِلَيْ يَدِهَا وَأَطْلَقَهَا مِنْ بَيْتِهِ، أَوْ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ الْأَخِيرُ الَّذِي اتَّخَذَهَا لَهُ زَوْجَةً، \* لَا يَقْدِرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي طَلَّقَهَا أَنْ يَعُودَ

يَأْخُذُهَا لِتَصِيرَ لَهُ زَوْجَةً بَعْدَ أَنْ تَتَجَسَّتْ).

### الفرع الثالث / حالات حق الزوجة

#### طلب الطلاق في الشريعة اليهودية :

لا تجيز الشريعة اليهودية سابقاً للمرأة الطلاق مهما كانت عيوب زوجها ، وحتى لو ثبت عليه الزنا ، كما ذكر ذلك (بنيير هيطيب على فتاوى هرشبا فصل) ، لكن هذا الحكم لم يبقَ على إطلاقه فقد جاء في كتاب حاي بن شمعون في المادة (٢٠٦) أن للزوجة أن تطلب الطلاق لأسباب عديدة منها : كراهة فم الزوج أو أنفه ، أو أنه أشغل دباعاً ، أو أذا مرض مرضاً معدياً أو إذا أصيب الرجل بالعنة أو العقم ويشترط بهذه الحالة أن يكون مضى على هذه الحالة عشرة سنين إذا كانت الزوجة باكراً ، أو خمس سنوات إذا كانت ثيباً ، فان هذه الحالات تسمح للزوجة في طلب فسخ عقد النكاح ، أو المحكمة تكلف الزوج بالطلاق أن طالبت به الزوجة .ومن الشروط الأخرى أيضاً التي تبيح للزوجة طلب الطلاق هو منع

الزوج نفسه عن زوجته بدون عذر ، أو قد اعسر ولم يستطع الانفاق ، أو اعتاد الزنا ، كأن قد اعتاد على ضربها بلا سبب معقول ، أو كان سيء الخلق . ، وبعد كل ما تقدم نستشف أن هناك حالات معينة في الشريعة اليهودية تجيز للزوجة طلب الطلاق بالإضافة إلى أن الفكر اليهودي أيضاً منح بعض الحالات نسلط عليها الضوء وهي كالتالي: أولاً /حالات طلب المرأة للطلاق : وهي

١.تغيير الدين

٢.اسراف الزوج في الفجور والفساد واشتهاره بذلك

٣.هروب الزوج من البلاد لجريمة ارتكبها

٤.سوء معاملة الزوجة باستمرار

٥.اصابة الزوج بمرض خبيث او ممارسته عملاً او تجارة محرمة.

ثانياً /حالات طلب المرأة للطلاق الفكر اليهودي المعاصر: تتلخص بالأسباب التالية:

١.اذا اخل الزوج بواجبات الاتصال

الجنسي مدة ستة اشهر

شرعية تكون بحضور شهود ويتم تسجيل الطلاق في سجل خاص ويعطي كل من الزوجين قسيمة الطلاق وإذا لم تحصل الزوجة على هذه القسيمة لا يمكنها الزواج مرة اخرى وتنتهي هذه القسيمة عادة بعبارة ( أن من حق المطلق أن تتزوج من أي رجل).

الفرع الخامس : الطلاق لدى السامريين : الطلاق لديهم جائز بعد موافقة الكاهن الاكبر اذا توافرت اسبابه كالمرض اذا اكتشف احد الزوجين مرضاً لدى الاخر جاز له ان يطلب الطلاق و يجب ان يكون المرض معديا او مرضاً لا يرجى شفائه ، او في حالة عقم احد الزوجين او ان يكون احد الزوجين مختلاً عقلياً . كما يجوز الطلاق في حالة الخلافات الزوجية الحادة التي يتعذر معها استمرار الحياة الزوجية او في حالة الخيانة الزوجية من احد الطرفين .

واما شروط اتمام الطلاق فهي:

٢. اذا اخل بواجب الانفاق عليها  
١. اذا اخل بواجب حسن المعاشرة  
كان يكون فاسد الاخلاق  
٢. اذا اخل بواجب الاخلاص والامانة  
كان تزوج عليها غدرا بها  
٣. اذا كرهت المرأة الرجل.  
الفرع الرابع / الطلاق من حق الشرع :  
ويكون في الحالات التالية:

١. اذا تكرر ظهور الحيض ثلاث مرات متتالية حين اختلاء الزوج بزوجه

٢. اذا زنت الزوجة وثبت ذلك  
٣. اذا بقت الزوجة عقيماً عشر سنوات

٤. اذا ظل الرجل عقيماً  
٥. اذا مرض احد الزوجين بالصرع او بأي مرض معدى

٦. اذا ضرب الرجل زوجته  
٧. عدم قدرة الرجل على توفير القوت الضروري لزوجته ، وقد تطورت

الشرعية اليهودية واعطت المرأة حق طلب الطلاق بعد ان كانت حكراً على الرجل ، ويجب أن يتم الطلاق

في كل الاحوال أمام محكمة خاصة

التعويض وليس من حقها النفقة اما  
العدة فلم تنطبق لها الشريعة اليهودية  
القديمة مثل العهد القديم التلمود ،  
وان ما ذكر فهو من شرعه رجال  
الدين اليهودي وقد حددوا مدة العدة  
الشريعة للمطلقة والارملة بتسعين  
يوماً لا يحسب فيها يوم الطلاق ويوم  
العقد كما حددوا عدة للرجل الذي  
توفيت زوجته مدتها ثلاث اعياد لا  
يحسب فيها عيد الاستغفار ولا عيد  
راس السنة اليهودية كما لم تنص  
الشريعة اليهودية على نفقة العدة او  
اجرة الحضانه .

العدة ( ٤٠ )

١ -

تفسير الأول / ٢٠١٩ م

كما لا يجوز عودة المطلقة الى  
زوجها لو تزوجت اخر وطلقت منه ( )  
إِذَا أَخَذَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَتَزَوَّجَ بِهَا، فَإِنْ لَمْ  
تَجِدْ نِعْمَةً فِي عَيْنَيْهِ لِأَنَّهُ وَجَدَ فِيهَا  
عَيْبَ شَيْءٍ، وَكَتَبَ لَهَا كِتَابَ طَلَاقٍ  
وَدَفَعَهُ إِلَى يَدِهَا وَأَطْلَقَهَا مِنْ بَيْتِهِ، \*  
وَمَتَى حَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ دَهَبَتْ وَصَارَتْ  
لِرَجُلٍ آخَرَ، \* فَإِنْ أَبْغَضَهَا الرَّجُلُ  
الْأَخِيرُ وَكَتَبَ لَهَا كِتَابَ طَلَاقٍ وَدَفَعَهُ  
إِلَى يَدِهَا وَأَطْلَقَهَا مِنْ بَيْتِهِ، أَوْ إِذَا  
مَاتَ الرَّجُلُ الْأَخِيرُ الَّذِي اتَّخَذَهَا لَهُ



١. اثبات الطرف المتضرر دعواه  
بالأدلة والدياهين

٢. قناعة الكاهن الاكبر بالأسباب  
وموافقة على الطلاق

٣. واجراءات الطلاق هي:

أ- يقوم الكاهن بتدوين كتاب يسمى  
كتاب الطلاق ويحتوي على مقدمة  
بتوحيد الخالق ويذكر تاريخ الطلاق  
مبيناً اسم المطلق واسباب الطلاق  
والشروط التي اتفقا عليها ان كانت  
هنالك شروط

ب- ان يقوم شاهدان يوقعان على  
كتاب الطلاق ويمزق الكاهن الاكبر  
كتاب الزواج في حالة الخلافات  
الزوجية يعرض الكاهن فترة تهدئة  
لمدة عام واحد على الاقل بانفصال  
جسدي واذا فشلت المساعي قام  
الكاهن الاكبر بإتمام اجراءات  
الطلاق .

اما ما يترتب على الطلاق فهو  
انفصال الزوجان من المسكن فان  
كان ملك لاحدهما وجب على الطرف  
الاخر ترك المنزل واذا كان مشتركاً  
وجب على الزوجة تركه ولها

بِأُخْرَى يَزْنِي، وَالَّذِي يَتَرَوَّجُ بِمُطَلَّقَةٍ يَزْنِي ) .

الفقرة الثالثة ( فَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَتَرَوَّجَ بِأُخْرَى يَزْنِي عَلَيْهَا\* وَإِنْ طَلَّقَتِ امْرَأَةً رَوْجَهَا وَتَرَوَّجَتْ بِأُخْرَى تَزْنِي )

الفقرة الرابعة تقول ( كُلُّ مَنْ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَيَتَرَوَّجُ بِأُخْرَى يَزْنِي، وَكُلُّ مَنْ يَتَرَوَّجُ بِمُطَلَّقَةٍ مِنْ رَجُلٍ يَزْنِي )

والطلاق في الديانة المسيحية غير مباح من حيث المبدأ بالاستناد الى ما جاء في انجيل مرقس على لسان المسيح (... ويكون الاثنان جسداً واحداً واذن ليس بعد اثنين بل جسداً واحداً فالذي جمعه الله لا يفرقه انسان ) . وقد تمسكت الكنيسة بهذا الحكم مهما كانت معاناة الزوجة او الزوج من استمرار الزواج ونتيجة لحاجة المسيحيين الى الطلاق الذي ترفضه الكنيسة الا لعدة الزنا لجأ رجال الفكر ورجال الدين لاختراع التطلاق الذي اعطى للزوج او الزوجة حق طلب الطلاق من القضاء لأسباب معينة فحق التطلاق حق قانوني وليس

زَوْجَةً،\* لَا يَقْدِرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي طَلَّقَهَا أَنْ يَعُودَ يَأْخُذُهَا لِتَصِيرَ لَهُ زَوْجَةً بَعْدَ أَنْ تَنْجَسَتْ. لِأَنَّ ذَلِكَ رَجَسٌ لَدَى الرَّبِّ. فَلَا تَجْلِبْ خَطِيئَةً عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ الْهَيْكَلًا نَصِيبًا). ، ولم تحدد الديانة اليهودية عدة للمرأة .

المطلب الثاني : الطلاق في الديانة النصرانية

الفرع الأول / مشروعية الطلاق في النصرانية

لا طلاق ولا تطليق في المسيحية بناءً على تعاليم الانجيل الالسبب واحد لا ثاني له وهو الزنا ( واما انا فأقول لكم بأنه من طلق امرأته الا لعلة الزنا يجعلها تزني ومن تزوج بمطلقة فانه يزني ) .

ومن تعاليم ووصايا السيد المسيح والتي اصبحت دستور حياة المسيحي اذ ورد في الكتاب المقدس الوصايا الالهية الخاصة بالطلاق والزواج في اربع فقرات :

الفقرة الثانية تفل ( وَأَقُولُ لَكُمْ: إِنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلَّا بِسَبَبِ الزَّانَا وَتَرَوَّجَ

العدد ( ٤٠ ) / ١ / ١٠ / ١١ / ١٢ / ١٣ / ١٤ / ١٥ / ١٦ / ١٧ / ١٨ / ١٩ / ٢٠



هنالك سبب ومن هذا الاسباب هو زنا احد الزوجين او اذا هجر احد الزوجين الاخر او اذا ساء سلوك احد الزوجين بان ينتمي الى بدعة غير كاثوليكية او ربي أولاده تربية غير كاثوليكية او سلك سلوكاً محرماً او شائناً او اذا جعل احد الشريكين الحياة صعبة جداً بسبب تصرفه القاسي.

### الفرع الثالث / الطلاق عند

الارثوذكس : لقد اباحت الطائفة

الارثوذكسية الطلاق ولم تقصره على الزنا او الخروج عن الدين وانما توسعت وازافت اسباب اخرى وهي

المرض اذا اصاب احد الزوجين

مرض مثل الجنون او العجز الجنسي

، ويجب ان يكون المرض مما لا

تقوم معه الزوجية او ان يلحق

الطرف الاخر ضرر جسيم من ناحية

العدوى كالسل او من ناحية عدم

تحقيق اي غاية من غايات الزواج

كالجنون او العجز الجنسي ، أو ان

يكون قد انقضى ثلاث سنوات على

المرض ان يثبت ان هذا المرض لا

شرعي ومن هذه القوانين ما صدر في ايطاليا عام ١٩٧٠ وجعل من اسباب الطلاق :

١. الخيانة الزوجية

٢. سجن احد الزوجين ١٥ عاماً فاكثراً

٣. محاولة قتل احد الزوجين للأخر

٤. الشروع في قتل الافراد او الاعتداء عليهم

٥. اصابة احد الزوجين بالجنون

٦. اذا عاشا منفصلين ٥ سنوات

فاكثر بشرط ان تكون متصلة او ان يتفقا على الطلاق

٧. اذا عاشا منفصلين ٦ سنوات ولم يتفقا على الطلاق .

### الفرع الثاني / الطلاق في

الكاثوليكية : منعت الطائفة

الكاثوليكية الطلاق منعاً باتاً وانما

ذهبوا الى الانفصال الجسماني والذي

تعني توقف المعيشة المشتركة بين

الزوجين في السكن والفرش والمائدة

وسائر ما يتعلق بحياتهما المختلفة

مع الابقاء على الرابطة الزوجية وهذا

الانفصال لا يصدر الا اذا كان

## الفرع الرابع / الطلاق عند

البروتستانت: اباحت الشريعة

البروتستانتية الطلاق وقيدته بأمرين:

أ- إذا زنا احد الزوجين وثبت عليه

وطلب الاخر الطلاق

ب- إذا اعتنق احد الزوجين ديانة

اخرى غير المسيحية وطلب الاخر

الطلاق .

أما اثار الطلاق في الديانة المسيحية

فهي تتمحور في الامور التالية :

أولاً : العدة : تنتظر المرأة عشرة

اشهر قبل عقدها زواجاً ثانية (فترة

العدة ) يحكم على المرأة التي ينحل

عقد زواجها ان تنتظر عشر اشهر

قبل ان تتزوج زواجاً اخر سواء اكان

انحلال الزوجية بسبب الوفاة او

التطليق او بسبب البطلان ) وان هذه

المدة التي وضعت هي لمنع اختلاط

الانساب ، واختلفت الطوائف في

مسألة العدة فمثلاً طائفة الارثوذكس

حددت فترة عشرة اشهر ، اما طائفة

الكاثوليك فاختلفوا فيها فمنهم من

اوجب على المرأة فترة عشرة اشهر

وبعضها جعلها تسعة اشهر ومنهم

يمكن شفاؤه .والاعتداء او الايذاء

الجسماني ، كالاعتداء على الحياة

مثل القتل او تعريض حياة الزوج

الاخر للخطر ، ويجب ان يكون

الايذاء صادر بقصد اما الايذاء

الجسماني فهو الذي يعرض صحة

احد الزوجين للخطر كالضرب ويجب

ان يكون جسيماً او يتكرر عدة مرات

، أو الفرقة واستحكام النفور كان

يسيء احد الزوجين معاشرة الاخر،

أو الحكم على احد الزوجين بعقوبة

سالبة للحرية ويشترط في هذه المدة

على ان تكون مدة سبع سنوات على

الاقبل ، أو الغيبة اي في حالة عدم

التقيين من حياة الشخص او مماته

ومرور ثلاث سنوات عند الروم

والارمن وخمس سنوات عند السريان

والاقباط على غيابه ، اما في حالة

غيبة الشخص التي تعلم حياته

فحددها الروم والارمن بثلاث سنوات

اما الارثوذكسية فحدوها بسبع

سنوات ، واخير هذه الاسباب الرهينة

فهي تعد مانعاً من موانع الزواج

كذلك سبباً للتطليق

العدد ( ٤٠ ) / ١ / تشرين الاول / ٢٠١٩ م





من منعها ثم جاء التصنيف الكاثوليكي الشرقي سنة ١٩٤٩ ولم يعترف بالعدة ولم تحدد وقتاً معيناً من انحلال الزواج الأول وانعقاد الثاني . ومما يلاحظ ان على الرغم من اعتبار الدين المسيحي الزواج بالمطلقة بمثابة الزنا الا ان الكنسية توافق على مثل هذا الزواج .

**المطلب الثالث: الطلاق في الاسلام**  
: إن من يظن أن الإسلام أباح الطلاق مطلقاً بلا ضوابط وفتح للناس الأبواب على مصراعيها في الطلاق فقد أخطأ وتجنى على الإسلام، وإن من يظن أيضاً بأن الشريعة الإسلامية قد حجرت الطلاق ومنعته وقيدته بغير الطرق الشرعية اعتقاداً منه إن ذلك عمل إنساني وأنه في صالح المرأة، فهو أيضاً جاهل في هذا الدين، بل إن العدل هو الذي جاء به الدين الإسلامي بلا إفراط ولا تفريط. ومما لا شك فيه أن الطلاق هو عملية هدم لبناء الأسرة وقد يأتي هذا الهدم عند بداية الطريق وعند وضع الأساس للحياة الزوجية أي قبل

الدخول، أو قد يأتي متأخراً بعد اكتمال البناء لهذه الحياة وتولد الأولاد وكثرة أعباء الزواج، ولكن مع إقرارنا بذلك إلا أنه في الإسلام هدم منظم يحافظ على اللبنة، فينقلها من مكان إلى مكان آخر أكثر تلاؤماً دون كسرها أو إهمالها. ومع أن الدين الإسلامي يحرص حرصاً شديداً لبقاء العلاقة الزوجية وحث على ذلك حتى مع تحقيق أقل عناصرها كمال قال الرسول - صلى الله عليه و آله وسلم-: "لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها الآخر"، و"الفرك" بفتح الفاء والراء هو الكراهية والإبعاد، بل قال الله تعالى: (وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) ومع ذلك، فإن الأمر يصل أحياناً مع الاختلاف وعدم إمكان الإصلاح إلى القطيعة والشر، ثم الكراهية والعناد، وقد يصل ذلك إلى المضارة والإفساد وعدم قيام كل منهما بما يجب عليه نحو الآخر، وبذلك يتحول الزواج بعدما كان طريقاً

خافت من بعلمها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً

٢- قد يصاب أحد الزوجين بالعقم، فيهدم بذلك أسمى أهداف الزواج ومقاصده، أو قد يصاب أحد الزوجين بمرض عضال يعجز الطب عن علاجه ولا يقوى الآخر على احتماله لذلك فإن الشريعة الإسلامية تتسم بالواقعية حيال هذه الطوارئ، فلو أبقت على الزواج ومنعت الطلاق لضمدت الجرح على فساد، وثبتت الداء في معدنه، وأفسحت المجال للكيد والمكر بين الزوجين، فيستشري بذلك الفساد في المجتمع وتعم الرذيلة، فكان الحل بالفراق علاجاً لهذه المحاذير .

٣- إذا كان الزوج معسراً غير مستطيع للإنفاق على زوجته خصوصاً إذا لم يكن للمرأة مصدراً أو مورداً غير هذه النفقة

٤- الشارع الحكيم جعل للزوجة الحق في طلب الطلاق من القضاء إذا لم

إلى مرضاة الله والسعادة في الدنيا ليكون طريقاً إلى سخط الله. من هنا كان الطلاق ضرورة إنسانية تحتمها الفطرة البشرية وبقضيتها الإصلاح الاجتماعي وذلك لزوجين ظناً أن يعيشا في سعادة فأقدا على الزواج اختياراً ثم اكتشفاً أنهما كانا مخطئين وأنه يستحيل بقائهما إلى الأبد زوجين ، وإن الحكمة من تشريع الطلاق توفر الراحة لكلا الزوجين وضمان أداء الأسرة لواجبها الاجتماعي والإنساني كما قال الله تعالى: ( وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعته ) .

**الفرع الأول: الحكمة التشريعية للطلاق ومن تلك الضرورات هي:**

١- اختلاف الطباع بين الزوجين وتباين الأخلاق وقد يطلع أحدهم على طبع أو خلق سيء وشاذ في الآخر مما لا يتحقق معه التواد والتراحم والسكن المنشود في الزواج، وقد يكون الزوج سيء العشرة خشن المعاملة أو تكون هي معوجة السلوك لا يستطاع تقويمها ولم يفلح التوفيق على ضوء قوله تعالى: وإن امرأة

يترتب على الزوجين فيه الأحكام الآتية:

١. لا تخرج الزوجة من بيت الزوجية التي تسكن فيه قبل الطلاق.

٢. يجوز للزوج الدخول والخروج عليها وبدون إذنهما.

٣. إذا قام بالاستمتاع بها أثناء العدة يعتبر ذلك رجعة لها.

٤. النفقة واجبة للزوجة مادامت في عدة الطلاق الرجعي الشرعية.

٥. يرث كل منهما الآخر إذا مات أحدهما أثناء العدة.

٦. يستطيع الزوج أن يعيد زوجته إلى عصمته أثناء العدة بدون إذنهما

ورضاها وبلا مهر ولا عقد جديدين.

٧. لا يحق للزوجة المطالبة بمؤخر الصداق إلا بعد انتهاء العدة الشرعية .

ثانياً/ الطلاق البائن بينونة صغرى: وهو الذي لا يملك فيه المطلق

مراجعة مطلقته في العدة ولكن يمكن فيه استئناف الحياة الزوجية بعقدٍ

ومهرٍ جديدين وعلى ذلك لا يقع الطلاق البائن بينونة صغرى إلا قبل

تجد سعادتها في هذه الزيجة وحدد لذلك حدوداً وأسباباً.

**الفرع الثاني: أقسام الطلاق: ينقسم الطلاق بالنظر إلى الآثار المترتبة**

**عليه إلى ثلاثة أقسام:**

أولاً/ الطلاق الرجعي : وهو الذي يملك فيه المطلق مراجعة مطلقته

وإعادتها إلى عصمته وعقد نكاحه مادامت في العدة رضيت أم كرهت،

يقول الله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن

يكتمن ما خلق الله في أرحامهن، إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن

أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً، الطلاق مرتان فإمساك

بمعروف أو تسريح بإحسان)

آثار الطلاق الرجعي: يترتب على الطلاق الرجعي أمران:

أولاً: نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته.

ثانياً: انتهاء الزوجية بين الزوجين إذا لم يراجعها أثناء العدة.

وعلى ذلك، فالطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية إلا بعد انتهاء العدة كما أنه

٨. يجوز لها طلب مؤخر الصداق أو تابع المهر المعجل

٩. لا يستطيع المطلق إلحاق طلبة أخرى بها.

ثالثاً الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو الذي لا يستطيع فيه المطلق مراجعة مطلقته في العدة كالطلاق الرجعي،

ولا استئناف الحياة الزوجية بينهما بعقدٍ ومهرٍ جديدين كالطلاق البائن بينونة صغرى بل تحرم عليه المرأة

حرمة مؤقتة لا تنتهي إلا إذا تزوجت بزواجٍ آخر زواجاً شرعياً صحيحاً

ويدخل بها أو يموت عنها وتتقضي عدتها منه، ولا يقع هذا النوع من الطلاق إلا في حالة واحدة وهي إذا

كان مسبقاً بطلقتين أي أن هذه الطلقة تكون المكملة للثلاث ولا يحل للمطلق الزواج بمطلقته الا اذا تزوجت من اخر زواجا شرعيا

صحيحاً

**المبحث الثالث: الطلاق في القوانين الوضعية:**

نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ونصت المادة (٢٩) منه بان الاسرة

الدخول الحقيقي ولو كان بعد الخلوة، يقول الله تعالى: ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ).

آثار الطلاق البائن بينونة صغرى:

١. يرفع أحكام النكاح فيزيل الملك في الحال ولكنه لا يرفع الحل ولا يبقى للزوجية أثر سوى العدة.

٢. يحرم عليه الاستمتاع بها أو الخلوة

٣. يجب على المرأة أن تستتر في بيت الزوجية وتحتجب عن الزوج الذي طلقها ولا يدخل عليها أو ينظر إليها

٤. ليس له أن يرجعها إلى عصمته إلا بعقدٍ ومهرٍ جديدين سواء أثناء العدة أو بعدها.

٥. الطلاق البائن بينونة صغرى أيضاً ينقص عدد الطلقات كالرجعي.

٦. لا يتوارث الزوجان إذا مات أحدهم حتى ولو كانت في العدة إلا إذا كان فراراً من الميراث.

٧. تستحق المطلقة نفقة العدة.

٤. حق الزوجة بالمطالبة بالنفقة المستمرة للأطفال ذلك لان الزوجة هي الحاضنة للأطفال

٥. حق الزوجة بحضانة الطفل والحصول على اجرة الحضانة وحق المطالبة بأجرة الرضاعة للطفل .

٦. حق الزوجة بالمطالبة بأجرة العملية القيصرية في حالة الولادة وان الزوج مسؤول قانونا وشرعا بتحمل نفقة علاج الزوجة

٧. حق نفقة الزوجة وهي المطالبة بالنفقة الماضية والنفقة المستمرة ذلك لان نفقة الزوجة في ماله زوجها وحقها في المأكل والملبس والمسكن .

٨. حق الزوجة بان يتوفر لها الاحترام وحسن المعاشرة لان العلاقة الزوجية مبنية على المودة والاحترام وان حق الزوج في تأديب الزوجة لا يعني تعرضها للضرب المبرح فمن حق الزوجة اللجوء الى القضاء في حالة تعرضها للضرب والاعتداء. منح

القانون العراقي الحق للزوجة في طلب التفريق القضائي من زوجها اذا

اضر الزوج بزوجته ضرراً يتعذر معه

اساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية وتكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة ووفقاً للدستور تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة وتكفل الدولة للأسرة والطفل المقومات الاساسية للعيش في حياة كريمة وللزوجة حقوق على زوجها يلزم الوفاء بها منها مالية كالمهر والنفقة ومنها غير مالية ادبية كالعدل وحسن المعاشرة عدم الاضرار بها كما ان من حقوق الزوجة اثناء قيام الزوجية وحقوق بعد وقوع الطلاق ومن هذه الحقوق :

١. حق الزوجة في المهر المعجل .
٢. حق الزوجة في المهر المؤجل .
٣. حق الزوجة في الاثاث الزوجية وهي الاثاث التي يتم تخصيصها للزوجة ويتم شراءها من المهر المعجل وما سلم لها كهدايا بمناسبة الزواج وما تشتريه من مالها الخاص .

استمرار الحياة الزوجية التي يستحيل معها استمرار الرابطة الزوجية واذ تزوج الزوج من زوجه ثانية دون موافقة الزوجة الاولى او في حالة ارتكاب الخيانة الزوجية او اذا هجر الزوج زوجته مدة سنتين فاكثر او اذا ترك الزوج زوجته دون نفقة او منفق شرعي او اذ امتنع الزوج تسديد النفقة المحكومة بعد امهاله ستون يوماً من قبل دائرة التنفيذ. اما القانون الكويتي اورد التطبيق للغيبه في المادة ١٠٦ والمادة ١٠٧ مثل ما اوردها القانون المصري اذا ذكر القانون المصري في المادة (١٢) منه على انه ( اذا غاب الزوج سنة او اكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته ان تطلب من القاضي تطليقها بائناً اذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه )

اما المادة (١٤) منه فنصت على (لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر ان تطلب الى القاضي بعد مضي سنة على حبسه التطليق

العدد ( ٤٠ ) / ١ / تشرين الاول / ٢٠١٩ م



عليها بائناً للضرر لو كان له مال تستطيع الانفاق منه )وهذان القانونان فيها اجحاف للمرأة حيث انه اذا غاب الزوج لمدة طويلة بعذر مقبول كارساله ببعثة علمية وتضررت من غيابه لا يجوز لها طلب التطليق ، اذ ان الله سبحانه وتعالى حدد مدة للهجرة في الفراش في قوله جل وعلا ( للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر ) الا ان المشرع عاد ليعالج هذا الاجحاف في المادة (٥) من قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ والتي نصها ( اذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة فأن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وان لم يكن له مال ظاهر اعذر عليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له اجلا فان لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها او لم يحضر للانفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الاجل فان كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول اليه او كان مجهول المحل او كان مفقوداً وثبت ان لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه

كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ۖ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا  
حَكِيمًا )) .

٣. للطلاق إيجابيات منها منح كل  
من الزوجين بداية حياة جديدة مع  
إنسان جديد ، وكذلك حصول  
الأطفال في انفصال الأبوين  
المتباغضين على فرصة جديدة  
للعيش بطريقة صحيحة بعيدة عن  
المشاكل .

٤. تحريم الطلاق في شريعتي اليهود  
والنصارى اصلاً وهذا من  
المتناقضات الواضحة عندهم لانهم  
يقرون بتحريم الطلاق نظرياً ويؤيدونه  
عملياً .

٥. امتازت الشريعة الإسلامية عن  
باقي الشرائع الأخرى بتقسيمات  
الطلاق ( رجعي وبائن ) وهذا التقسيم  
لا نراه في الشريعتين اليهودية  
والنصرانية .

#### ثانياً/ التوصيات

١. يجب العمل على معالجة مشكلة  
الطلاق التي أصبحت من أكبر  
المشاكل الاجتماعية في هذا العصر

القاضي وتسري احكام هذه المادة  
على المسجون الذي يعسر بالنفقة ) .

**الخاتمة :** ومن خلال هذه البحث  
توصلنا بخاتمته إلى اهم النتائج  
والتوصيات .

#### اولاً/ النتائج:

١. شرع الله تعالى رباطاً مقدساً بين  
الرجل والمرأة وهو الزواج ليكون سكناً  
واستقراراً لهما. قال تعالى في سورة  
الروم (( وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ  
أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ  
بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ  
لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ )) ، وهذا دليل  
على أن الزواج يجلب الحب بين  
الزوجين وعلى أساسه يتم بناء الأسرة  
، إلا أن لهذا الربط قد يصاب  
بمنغصات تجعله ركيك فيكون  
الطلاق العلاج المناسب .

٢. يُعد الطلاق في بعض الحالات  
هو الحل النهائي والأمثل؛ فالإسلام  
ربط الزوجان بميثاق المحبة والمودة  
وليس الإيجار والتقيّد ، قال تعالى في  
سورة النساء (( وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ

٤. اجراء التعديلات على قانون الاحوال الشخصية النافذ في ضوء ما يناسب مع الشريعة الاسلامية وانصاف الزوج وعدم التتكيل فيه ( بما يعرف بالنفقة التعسفية ) وذلك لأستخدام حقه بإيقاع الطلاق باردة المنفردة . وكذلك انصافه بموضوع الحضانة عند زواج طليقته من رجل اخر وبلوغ المحضون سن الحضانة .

والعصور السابقة وعجز الناس عن علاجه .  
٢. العمل على انشاء مكاتب خاصة للنظر في المشاكل الزوجية قبل الاقدام على الطلاق وعدم الاكتفاء بالباحثين الاجتماعيين الموجودين في المحاكم .  
٣. منح دور اكبر للباحث الاجتماعي في حللت المشكلات التي ترفع للمحاكم ، ولا يكون دون شكلي .

### Abstract :

#### the importance of studying:

Marriage is a strong, holy and lofty bond, the law of God and the will of the cohesion of the Islamic community, the continuity of the halal reproduction, in response to the call of instinct and the preservation of the human species from extinction and extinction. The importance of research: Marriage is the Charter on the basis of which the Association of the family,

which is produced from the meeting of men and women to be such a serious social structure and Islam has considered this relationship between Men and women based on compassion and affection, Therefore, the young man of this holy association, who opposed and changed course from housing and comfort to dissonance and ambiguity and became difficult to continue with it was the best treatment is



divorce, and the divorce is one of the important topics that occupied the human thought, and the various religions and doctrines until the issue became a pest that threatens the entity of the family Moreover, it affects the entire society, since the happiness and cohesion of families represents the happiness, cohesion and progress of society.

the study Problem:

The problem of research is different religions and legislation in view of divorce and accusing Islam of contempt for women and non-respect and domination of men and his middle.

Methodology of the study:

The methodology of the research was based on the objective approach by subtracting the subjects and then studying them in all their branches and drawing the important results from them.

## المصادر

٧.د. فؤاد عبد المنعم ، سفر التكوين ،  
الإصحاح السادس عشر ، مؤسسة شباب  
الجامعة ، ١٩٩٤ .

٨.د. قيس عبد الوهاب الحياي، اشكالية  
الطلاق الرجعي في الفقه والقانون ، بحث  
منشور في مجلة الرافدين للحقوق، مجلد ٩،  
السنة الثانية عشرة ، العدد ٣٢، ٢٠٠٧ .

٩.سعود عبد العزيز الخلف ، دراسات في  
الاديان اليهودية والنصرانية .

١٠.سهيل ديب ، التوراة تاريخها وغاياتها ،  
ط٣ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٠م .

١١.الشيخ حسن خالد ، مفتي الجمهورية  
اللبنانية سابقاً موقف الاسلام من اليهودية  
والنصرانية ، ط٢ ، دار الفكر العربي ،  
بيروت ، ١٩٨٦ .

١٢.صالح محمد محيي الدين الكيلاني ،  
مسائل الأحوال الشخصية بين الديانات  
الثلاثة دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه  
مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاسلامية ،  
جامعة بغداد ٢٠٠٧م ، غير منشورة .

١٣.عبد العزيز محمد عزام ، الطلاق بين  
الشريعة الاسلامية والقانون ، مطبعة الامانة  
القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٣٠ .

١٤.عبد الله المراغي ، الزواج والطلاق في  
جميع الاديان ، القاهرة ١٩٦٦ .

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتاب المقدس ( التوراة والإنجيل )

ثالثاً: المعاجم اللغوية

١.جمال الدين ابي الفضل محمد بن مكرم  
بن منظور، لسان العرب ، دار صادر،  
بيروت، بلا سنة طبع.

رابعاً : الكتب

٢.اجلال نور الدائم يحيى بريمة ، الاديان  
السماوية الثلاثة والطلاق فيها دراسة مقارنة  
، اطروحة دكتوراه ، جامعة السودان ، كلية  
الدراسات العليا معهد العلوم والبحوث  
الاسلامية ، ٢٠١٧ .

٣.أحمد سلامة ، الاحوال الشخصية  
للمصريين غير المسلمين والاجانب ، دار  
الفكر العربي ، ١٩٥٨ .

٤.د. صالح محمد محي الكيلاني ، ود.  
انس محمد عوض الخليله ، الطلاق في  
الديانات الثلاثة ، بحث منشور في مجلة  
البحوث والدراسات الشرعية ، العدد ٢٠ ،  
٢٠١٤ .

٥.د. طه جسام محمد، الالفاظ الدالة على  
الطلاق البائن ، بحث منشور في مجلة  
الفتح العدد السابع والثلاثون ، ٢٠٠٨ .

٦.د. علي عبد الرزاق ود. حسان محمد  
وجماعته ، حقوق الانسان والطفل  
والديمقراطية ، دار ابن الاثير للطباعة  
والنشر ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .

العدد ( ٤٠ ) / تشرين الأول / ٢٠١٩م



الشريعة الإسلامية الغراء ومن القانون المصري والقوانين الوضعية الأخرى ، ط ١ ، مطبعة أمين هندية ، القاهرة ، ١٩٠٢ .

٢٢. محمد حسين منصور ، النظام القانوني للأسر في الشرائع غير الإسلامية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

٢٣. المستشار محمد عزمي البكري ، موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية ، مج ١ ، نشر دار محمود ، القاهرة ، د.ت .

٢٤. مسعود بن شمعون ، كتاب الأحكام الشخصية في الأحوال الشخصية ، مطبعة كوهين روزنتال ، مصر ، ١٩٧٩ .

٢٥. ول ديورانت ، قصة الحضارة ، ترجمة محمد بدران ، مج ٤ ، مطبعة اللجنة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٥٥م .

المواقع الإلكترونية

٢٦. الموقع الإلكتروني المسمى (موضوع) باب الإسلام والأسرة ، مقالة بعنوان إيجابيات الطلاق

<https://mawdoo3.com>

١٥. عبد الله يوسف عزام ، انحلال الزواج في الفقه والقانون ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٦٧ .

١٦. عبد الوهاب المسيري ، موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

١٧. فائزة محمد جبار ، الوضع القانوني لحقوق المرأة في التشريعات العراقية ، ط ١ ، ٢٠٠٩ .

١٨. قانون التعديل الثاني لقانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩

١٩. محمد أحمد محمود حسن ، اليهودية في الكتاب المقدس وإلى اليوم خطورتها وتربطها مع الشيعوية ، زاد المعرفة ، بيروت .

٢٠. محمد الخاقاني ، الزواج والطلاق في رسالات السماء ، مكتبة البيداء ، الرياض ١٩٩٧م .

٢١. محمد حافظ صبري ، المقارنات والمقارنات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود في شرع اليهود ونظائرها من

